مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: 204 الجزء الثاني السنة : 56 شعبان 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
(رئيس التحرير)

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية
(مدير التحرير)

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **د. علي بن محمد البدراني**
قسم النشر: **د. عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد ٢٠٤ - الجزء الثاني

م	البحث	الصفحة
١)	موضوعات المختصرات العقدية ومقاصدها ومناهجها من خلال تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية د. أسامة بن إبراهيم التركي	٩
٢)	المستحيل في صفات الله ﷻ - دراسة عقدية - د. حميد بن أحمد نعيجات	٥٧
٣)	جريمة تأييد الإرهاب - دراسة تأصيلية مقارنة - د. بندر بن فارس التوم	١١١
٤)	التعديلات في عقد الفيديك - دراسة فقهية تطبيقية - د. خالد بن صالح بن حمود اللحيدان	١٦٧
٥)	حقوق ولي الأمر في باب الحدود - دراسة فقهية مقارنة - د. عبد الله بن راضي الشمري	٢٢٩
٦)	الآرَاءُ الأصُولِيَّةُ للإمَام أبي عَلي الطبَرِي الشَّافعي (المتوفى سنة:٣٥٠هـ) جمعا ودِرَاسة د. سعيد بن ساعد المرواني	٢٨٩
٧)	التطبيقات الأصولية على القواعد الفقهية دراسة تحليلية لتراجم القواعد الكبرى أ. د. عبد الرحمن بن علي الحطاب	٣٣٧
٨)	التنمية المستدامة والحدود الكوكبية في المنظور الإسلامي د. الوليد نور الهدى كنة، و د. أمين بن عبد الله مختار، و د. عبد القادر بن أحمد الباكري	٣٦٣
٩)	الحقوق المتعلقة بالخِطبة في نظام الأحوال الشخصية السعودي والفقه الإسلامي د. صالح بن محمد الهمامي	٤٠٩
١٠)	التحريض على ولاة الأمر - دراسة نقدية - د. أمل بنت سعد الشهراني	٤٥٧

التنمية المستدامة والحدود الكوكبية في المنظور الإسلامي

Sustainable Development and Planetary Boundaries from Islamic Perspective

د. الوليد نور الهدى كنة

Dr. Elwalied Nourelhuda Kunna

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

Assistant professor in Dept of Islamic Economics, Faculty of Sharia at Islamic Univ. of Madinah

البريد الإلكتروني: nelhuda@hotmail.com

د. أمين بن عبد الله مختار

Dr. Amin Abdallah Mukhtar

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

Assistant professor in Dept of Islamic Economics, Faculty of Sharia at Islamic Univ. of Madinah

البريد الإلكتروني: aann256@hotmail.com

د. عبد القادر بن أحمد الباكري

Dr. Abdulqader Ahmed AL-Bakeri

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

Assistant professor in Dept of Islamic Economics, Faculty of Sharia at Islamic Univ. of Madinah

البريد الإلكتروني: albakrei_44@iu.edu.sa

الاستقبال - Received: 2022/03/10، **القبول - Accepted**: 2022/06/13، **النشر - Published**: 2023/03/15

رابط DIO: 10.36046/2323-056-204-018

المستخلص

تتناول هذه الدراسة قضية النمو الاقتصادي وأثره على التدهور البيئي، وتستعرض أهم الحلول والمقترحات والبرامج التي قدمت من قبل المنظمات الدولية والمعاهد العلمية والمنظمات غير الربحية والباحثين في الشأن الاقتصادي والبيئي والجيولوجي لإيجاد أنماط بديلة للتنمية تكفل الجمع بين الخطط الإنمائية من ناحية، وحماية البيئة من ناحية أخرى من خلال تحقيق تنمية مستدامة تربط ما بين البيئة والتنمية، ومن ثم إبراز التصور الإسلامي الشامل والمتوازن حول الرخاء والتنمية المستدامة وحماية الكوكب والحفاظ عليه من الفساد أو الاستغلال الجائر في ضوء الحدود الكوكبية التي توصل لها الباحثون في الشأن البيئي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، وتوصلت إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن المجتمعات في سعيها لتحقيق النمو بزيادة الإنتاج واستغلال الموارد تسببت في اختلال النظم البيئية، فبلغت البشرية مستوى حرج في عدد من الحدود الكوكبية. وأنه قد قدمت عدة مقترحات للتوفيق بين قضيتي النمو والمحافظة على الحدود الكوكبية، في السعي للوصول إلى الرخاء والتنمية مع المحافظة على النظام البيئي في الوقت نفسه. وأن التصور الإسلامي للتنمية المستدامة جاء شاملاً لجوانب الحياة المختلفة، بما يضمن صلاح الأحوال في الحاضر والمستقبل، ومن أهم خصائص هذه التنمية: التوازن، والمسؤولية، والشمول، وتحقيق الرخاء. وأن النظام الإسلامي قد جاء بعدد من التشريعات التي تضمن الحفاظ على الحدود الكوكبية في الحاضر والمستقبل، ومن تلك التشريعات: تحريم الإفساد في الأرض، وتحريم الإسراف، ومنع الإضرار بالخلق وتحريم الاعتداء على مصالحهم، والترغيب في إعمار الأرض.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي – التدهور البيئي – الحدود الكوكبية – التنمية المستدامة – النظام الإسلامي

Abstract

This study examines the impact of economic growth on environmental degradation and reviews the most important programs presented by international organizations, scientific institutes, non-profit organizations and researchers in economics, environmental and geological affairs to tackle this issue. Then we present the Islamic conception about prosperity and sustainable development which stands against the corrupt or damaging exploitation of the natural environment, and this in conformity with the planetary boundaries framework proposed by researchers in the field of environment.

In this study, both an inductive and deductive methods were followed. The study found that the excessive exploitation of natural resources for economic growth, have disturbed natural ecosystems, and that some of the planetary boundaries have already been overstepped. And that many attempts have been undertaken to define or inform solutions to reconcile the issue of growth and the preservation of planetary boundaries, i.e., achieving prosperity and development, while at the same time preserving the ecosystem.

And that the concept of sustainable development from Islamic perspective embraces the various aspects of life, in a way that do not compromise the essentials of natural systems either now or in the future, in a balanced and responsible realization of inclusiveness and prosperity. And that Islam encourages the conservation and preservation of the planetary boundaries now or in the future, as Islam prohibits corrupt exploitation of the natural resources, excessive consumption, and all the acts that cause harm to living species, and encourages the promotion of growth and prosperity on earth making it a better place to live in.

Keywords:

Economic Growth- Environmental Degradation- Planetary Boundaries – Sustainable Development – Islamic Perspective.

الشكر والتقدير

يتقدم فريق الدراسة بالشكر الجزيل إلى عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على دعم وتمويل هذا المشروع البحثي ضمن (برنامج تميز/٢ بحث رقم ٧١٥) للعام الجامعي ١٤٤١-١٤٤٢هـ. كما يتقدم بالشكر إلى الباحثين المساعدين عزيز ربيع إبراهيم خميسي ومجدي محمد علي على إسهامهما القيم في توفير البيانات وعدد من المراجع المطلوبة للبحث.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد احتلت قضية النمو حيّزاً كبيراً في أدبيات البحث الاقتصادي، وانتشاراً واسعاً في البرامج والسياسات الاقتصادية حول العالم، حتى صارت من أكثر القضايا حضوراً في البرامج الاقتصادية وفي أذهان الساسة وواضعي الخطط، وأصبح تحقيق نمو عال ومتواصل هو الهم الأكبر لصناع القرارات الاقتصادية، باعتباره الوسيلة السائدة والأشهر التي تقود المجتمعات إلى التقدم والرخاء، بل تجاوز الأمر ذلك ليصبح النمو العالي نفسه عند كثيرين غاية، في مستوى أهمية الرخاء والرفاهية.

ومن أجل ذلك استخدمت جميع السبل الممكنة للوصول إلى نمو عال، وعلى رأسها التوسع في استخدام عوامل الإنتاج الطبيعية، والإسراف في استغلال خيرات الأرض ومواردها، مما ترتب عليه إشكالات بيئية كارثية، مثل نضوب بعض الموارد أو ندرتها، وانحصار التنوع البيئي، بالإضافة لمشاكل المناخ والتلوث وارتفاع درجات الحرارة، فصارت الإشكالات المترتبة على النمو العالي كوسيلة للرخاء أكبر وأخطر من قضية الرخاء نفسها، لأنها تمس بقاء الإنسان نفسه، وصلاحية الكوكب للحياة مستقبلاً.

وقد أطلق الجيولوجيون على هذا العصر تسمية "الأنثروبوسين"، ونالت هذه التسمية اعترافاً رسمياً في اجتماع اللجنة الحكومية الدولية في كيب تاون عام ٢٠١٦م. ويشير هذا المسمى إلى التأثير السلبي للأنشطة البشرية على تشكيل كوكب الأرض، من خلال الإضرار بالبيئة وتخريب الأنظمة الحيوية على الأرض وتدمير الغابات وانقراض العديد من أنواع النباتات والحيوانات، وذوبان القمم الجليدية القطبية، والاحتباس الحراري.

أهمية البحث:

تعتبر معضلة الموازنة بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة من أكثر القضايا التي تستدعي البحث والنظر وإيجاد الحلول، فقد أقر تقرير "ميدوز" الذي جاء تحت عنوان "حدود النمو" بوجود مشكلة بين النمو الاقتصادي والاهتمام المتزايد بالمشكلات البيئية، وأبان أن التحدي الماثل أمام العالم من جديد يتمثل في العواقب المترتبة على النمو والتي لابد أن يتأثر بها مناخ الأرض ونظامها البيئي، فلم يعد بوسعنا أن نستمر في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مستويات المعيشة على حساب البيئة العالمية.

وفي تقرير "برونتلاند" الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (١٩٨٧م)، عُرفت "التنمية المستدامة" بأنها: "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". ويستشف من هذا التعريف فكرة "حدود النمو" المشار إليها في تقرير "ميدوز" أعلاه والتي تتلخص في محدودية قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المستخدمة، وقد وضعت مقترحات عدة لمعالجة هذه المعضلة.

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لعرض هذه المشكلة والحلول والمقترحات التي قدمت لمعالجتها، وعلى الأخص مقترح الحدود الكوكبية الذي تقدم به مجموعة من الباحثين، ليكون العتبة الأخيرة التي ينبغي للبشرية في سعيها نحو الرخاء ألا تتجاوزها، مع تقديم الرؤية الإسلامية للوصول للرخاء والتنمية المستدامة مع الحفاظ على هذه الحدود.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في علاقة النمو الاقتصادي بالتدهور في النظام البيئي والحيوي، وإمكانية الوصول إلى الرخاء والتقدم عن طريق النمو الاقتصادي باعتباره الوسيلة الوحيدة، ذلك أنه على الرغم من نجاح استراتيجيات التنمية الاقتصادية في زيادة النمو، إلا أنه قد صاحب ذلك آثار مدمرة على البيئة من جراء تصاعد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب الوقود الأحفوري. وسوف يعالج البحث هذا الإشكال من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل يعد النمو الاقتصادي وسيلة مجدية للوصول للرخاء المنشود؟
- هل للنمو أثر على التدهور البيئي؟

- ما هي الحدود الكوكبية، وما هي أهم المقترحات والبرامج لإيجاد توازن بين تنمية مستدامة مع المحافظة على الحدود الكوكبية.
- ما هو التصور الإسلامي للتنمية المستدامة وتعامل الإنسان مع البيئة والموارد؟

أهداف البحث.

- بيان علاقة النمو الاقتصادي بالبيئة.
- التعريف بالحدود الكوكبية.
- بيان المقترحات والبرامج لإيجاد توازن بين تنمية مستدامة مع المحافظة على الحدود الكوكبية.
- بيان التصور الإسلامي للتنمية المستدامة وتعامل الإنسان مع البيئة والموارد.

الدراسات السابقة

١– عبد الكرم بن راحلة أقاري سالم، "تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة: الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة"، مجلة مدارات سياسية المجلد (٠٣ / (العدد: (٠٣)، (٢٠١٩).

سلطت الدراسة الضوء على أن الدلائل على حدوث تغيرات في العمليات الفزيائية والكيميائية والبيولوجية على الأرض واضحة الآن في كل قارة، وأن الأسباب الحقيقية لحدوث هذه الظاهرة تتراوح بين سببين اساسين: هما الأسباب الطبيعية والأسباب البشرية وتأثيراتها على التنمية المستدامة جزئيا وتبعا مستقبل الجنس البشري بكليته. توصلت الدراسة إلى أن دور النشاط البشري الصناعي ومن الثورة الصناعية في أوروبا وصولا إلى الثورة التكنولوجية الحالية من الأسباب المباشرة لزيادة الاحتباس الحراري بسبب انبعاثات الغازات الدفيئة. كما أشارت الدراسة إلى أن الجهود الدولية رغم أهميتها إلا أنها تظل محدودة التأثير بسبب ان الدول تتصرف بشكل أناني وتراعي مصالحها ومصالح الشركات الكبرى صاحبة القرار الأخير دون مراعاة الظروف البيئية وأهمية الحفاظ على البيئة رغم الترسانة القانونية الموجودة وطنيا ودوليا.

٢– خالد بن محمد أبو الليف، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الطاقة العربي العاشر أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، (يونيو ٢٠١٤م).

سلطت الورقة الضوء على العلاقة بين الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، وتشير إلى مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هذا السياق، مبينة علاقة الطاقة بالتغير المناخي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وبروتوكول كيوتو، وأهميتها للدول العربية المصدرة للنفط. استعرضت الورقة مراحل تطور اتفاقية المناخ، والمستجدات في هذا الصدد، حيث ناقشت التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال الطاقة والتنمية المستدامة، كما أوضحت جهود المملكة العربية السعودية في مجالات تغير المناخ، والتنمية المستدامة، وادارة الكربون.

٣- المعز لله صالح أحمد البلاع، "ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، (٣-٤ ديسمبر ٢٠١٢).

هدف البحث إلى معرفة ضمانات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي مستعرضا أبرز ركائز تحقيق التنمية المستدامة والجهود المبذولة لاستمرارها والمحافظة عليها في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.

٤- ضرار الماحي العبيد، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم العدد الخامس، (أبريل ٢٠٠٨م).

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية التحول الكبير نحو الترويج والتبني لمفهوم التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بصناعة السياسات البيئية بالنسبة للاقتصاديات المختلفة. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد وجد قبولا دوليا وإقليميا ومحليا واسعا منذ منتصف العقدين الأخيرين من الألفية الماضية إلا أن دول العالم لم يحالفها التوفيق في تبني الخطط الاستراتيجية السليمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. وهذه النتيجة تجعل البشرية تواجه مستقبلا خطيرا يتطلب بذل المزيد من الجهود على كافة المستويات. وتخلص هذه الورقة إلى أن التحول نحو التنمية المستدامة يبدوَ صعب المنال في غياب التغيرات الرئيسية والجذرية.

٥- ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، الأردن المجلد. ١٢، العدد ١، (٢٠٠٥م).

هدفت الدراسة الى استعراض مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها، وتحليلها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى. توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستديمة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية، مع تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

من خلال ما سبق استعراضه من دراسات، يمكن القول بأن الدراسة الحالية تحاول الإضافة عن الدراسات السابقة بتناول تأثيرات النمو والتمية الاقتصادية على البيئة والحدود الكوكبية، مع تقديم التصور الإسلامي في ذلك.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية لموضوع الدراسة، واستعراض أهم المقاربات والبرامج التي قدمت بشأن النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، وكذلك المنهج الاستنباطي في إبراز الرؤية الإسلامية الشاملة والمتوازنة حول الرخاء والتنمية المستدامة، وحماية الكوكب والحفاظ عليه من الفساد أو الاستغلال الجائر، في ضوء الحدود الكوكبية التي توصل لها الباحثون في الشأن البيئي.

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى: مقدمة، ومباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على: أهمية البحث، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتدهور البيئي.

المطلب الأول: سراب الرخاء / وهم النمو.

المطلب الثاني: الاتفاقيات والبرامج الدولية لمجابهة المشاكل البيئية.

المطلب الثالث: مقترحات جديدة حول التنمية المستدامة مع الحفاظ على الكوكب.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وحماية الحدود الكوكبية من منظور إسلامي

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية وفق المنظور الإسلامي

المطلب الثالث: حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية، والمحافظة على الحدود الكوكبية.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات. ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والتدهور البيئي

المطلب الأول: سراب الرخاء / وهم النمو:

كان النمو الاقتصادي ولا يزال الوسيلة الأهم التي وضعتها الأدبيات الاقتصادية، جسراً للوصول إلى الرفاهية والرخاء والتقدم، ومن ثم أخذت بها الدول والمجتمعات في سياساتها وبرامجها الاقتصادية، فمزيد من الإنتاج يعني مزيداً من الدخل فمزيداً من الاستهلاك، وصولاً إلى إشباع البشر لحاجاتهم وتعظيم منافعهم، وهي الرفاهية التي يطمحون للوصول إليها في النهاية.

لكن النتائج الواقعية ليست بتلك المثالية التي تصورها الأطروحات، ولا هي في مستوى التوقعات التي ترسمها السياسات، فلا يزال الفقر منتشرا في كل زاوية من العالم حتى في البلدان الأكثر تقدماً في مؤشرات النمو، ولا يزال الرخاء العام أمراً بعيد المنال، وليس الأمر كذلك فحسب! بل ظهرت في الطريق لتحقيق النمو الذي هو وسيلة الرخاء، مشكلات بيئية ومناخية واجتماعية، صارت معالجتها والحد من آثارها أكثر إلحاحاً من قضية الرخاء والتقدم نفسها! لما لتلك المشكلات من عواقب مدمرة للإنسان وللكوكب حالاً ومستقبلاً[١].

يعبر عن هذا، الاقتصادي والباحث في شؤون البيئة كارل فولك[٢]، بقوله: "على مدى القرون القليلة الماضية، توصَّلت المجتمعات إلى صيغة بسيطة لتحقيق التقدم والرخاء: النمو الاقتصادي. يبدو الأمر وكأنَّ الزيادة المطردة في الناتج والإنتاجية هي الدواء الشافي لكل المتاعب والمشكلات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، والفقر، والمرض. ولكن هل وصلنا الآن إلى النقطة حيث تصبح استراتيجية النمو فخًّا يتسبَّب في توليد مشكلات جديدة على نطاق متزايد الاتساع؟... في تقرير نُشِر أخيرًا بعنوان "كوكبنا، مستقبلنا"، أزعم أنا وزملائي أنَّ فشل العالم في تثمين قيمة القدرة على الصمود اجتماعيًّا وبيئيًّا يعني أنَّ صدمات هذا القرن ستكون أشدَّ قسوة، وأكثرَ إرباكًا، وسوف تخلف تأثيرات أطول أمدًا على مدى قرون أو حتى آلاف السنين"[٣].

---

(1) Zaman, Asad, "Evaluating the costs of growth". real-world economics review, issue no. 67, (2014): p1.

(٢) مدير معهد بيجير للاقتصاد البيئي في الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، وهو مُؤَسِّس مركز ستوكهولم للصمود في جامعة ستوكهولم ومديره العلمي.

(٣) فولك ،كارل ، "تثمين القدرة على الصمود بعد الجائحة"، ترجمة: مايسة كامل، *بروجيكت سنديكيت*، (٢٠٢١م).

لقد كانت معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها القرن الماضي عالية بشكل غير مسبوق، وفي الوقت نفسه، صاحب هذا النمو تكاليف باهظة للغاية تمثلت في التدهور البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية وانقراض بعض عناصر التوازن الحيوي، والتغير المناخي(١).

وهذا كله راجع لتهميش الأسواق لهذه التأثيرات السلبية الخارجية للنمو، وهذا نتيجة حتمية للتصورات النظرية التي قررتها النظريات الاقتصادية، فالرأسمالية مثلاً ترى أن تحقيق المكاسب والأرباح وتعظيم المنافع وإشباع الحاجات هي الأهداف والغايات النهائية للإنسان. وكما يقول باتريك آرتو: "إننا نجد أنفسنا أمام رأسمالية بلا مشروع، وهي لا تستخدم ملياراتها في أي شيء مفيد...، وتجري النقود كالأنهار في الاقتصاد العالمي، ولكنها نادراً ما تستخدم في الاتجاه الصحيح، ...بدلاً من ذلك تغذي شراهة المستثمرين في سباق محموم من أجل الأرباح المالية في المدى القصير"(٢).

وبحسب ماكس فيبر، فإن روح الرأسمالية هو كسب المال، وعليه يمكن التعبير عن السعادة بما يلي: كسب المال، مزيداً من المال دائماً، مع الاحتراس دوماً من الملذات العفوية في الحياة. يعتبر المال على هذا الأساس، كغاية في ذاته، ويبدو في اتجاه تصاعدي ولا عقلاني بالمطلق، من زاوية ((سعادة)) الفرد و((المنفعة)) التي يمكن أن يجنيها من تملكه للمال. أصبح الكسب هو الغاية التي يحددها الإنسان لنفسه، ولم يعد بالنسبة إليه وسيلة إشباع حاجاته المادية. هذا القلب أو العكس لما نسميه الوضع الطبيعي للأشياء، مهما بدا عبثياً من وجهة نظر ساذجة، هو بوضوح، اللازمة المميزة في الرأسمالية، وهو يبقى غريباً كلياً عن كل الشعوب التي لا تتنشق من عبيره(٣).

فكيف إذا صار النمو الذي وجد أصلاً ليكون وسيلة لتحقيق الرفاهية، غاية في نفسه، وإن لم يكن وسيلة فعالة ومجدية للوصول للرخاء والرفاهية، ففي الأيديولوجية الرأسمالية، لا يهم إن كان النمو الاقتصادي مدمراً ولا يزيد من الرفاهية الإنسانية، والمهم هو أن يحدث تداول

(1) Asad Zaman, op cit, 2.

(٢) آرتو، باتريك، و بول، ماري، "الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها"، ترجمة سعد الطويل. (ط١، دار الشروق، ٢٠٠٨م)، ١٣.

(٣) فيبر، ماكس، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة محمد علي مقلد. (لبنان، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠م)، ٢٩.

أكبر للنقود في السوق العالمية[١].

هذا إلى جانب تقليل جماعة من الاقتصاديين من أهمية وحجم هذه الآثار السلبية للنمو، فمدرسة الوضعية المنطقية[٢] التي تناولت العلوم الإنسانية ومنها علم الاقتصاد، تعرف الاقتصاد بأنه علم وضعي لا مساحة فيه للأخلاق والقيم الروحية، وتختزل علم الاقتصاد في دراسة ما هو كائن (إيجابي)[٣]، لذلك ليس من المستغرب أن يكون تركيزهم على النمو وتراكم الثروات باعتبارهما الغاية والطريق الوحيد للرخاء والازدهار. هذا على الرغم من رفض الفكرة القائلة بإمكانية الفصل بين ما هو إيجابي وما هو معياري من قبل العديد من الفلاسفة. على سبيل المثال، أوضح هيلاري بوتنام: أن الوقائع الإيجابية والقيم المعيارية يمكن أن تكون متشابكة وأن كل الوقائع تعتمد على القيم (والعكس صحيح)، وبالتالي يكون التمييز بين الوقائع والقيم ليس مطلقا كما تصوره ديفيد هيوم، الأب الأول للتيار الوضعي العام منذ القرن الثامن عشر، لذلك يجب تجاوز انفصام الوقائع/القيم[٤].

وامتداداً لذلك اقتصر مفهوم التنمية الذي هيمن على العالم في القرن العشرين على التراكم المادي للثروة، فأصبح الهدف الرئيسي هو متابعة نمو الدخل وتعظيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بافتراض أنه عندما يزيد الناتج سيكون الجميع أفضل حالاً[٥]، وهو ما انعكس على جميع خطط التنمية خلال تلك الحقبة.

---

(١) العتيق، أحمد مصطفى، "الاقتصاد الأخضر من أجل البشر والكون". *مجلة الدوحة*، العدد ٦٨، (يوينو: ٢٠١٣م): ١٥٤.

(٢) الوضعية المنطقية: أحد الاتجاهات الفلسفية التي ظهرت في القرن العشرين، تتخذ من التجربة والمنطق الرياضي وسيلة لتنظيم المعرفة، وتحليل العلم وتفسير الظواهر، وقد أطلق على هذه الفلسفة أسماء عديدة منها: التجريبية العلمية والتجريبية المنطقية، والفلسفة التحليلية. وقد تأثرت بهذه الفلسفة مجالات مختلفة من العلوم الإنسانية، منها علم الاقتصاد.

انظر: الخولي، يمنى طريف، "فلسفة العلم في القرن العشرين". (القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤م)، ٢٧٦ وما بعدها.

(٣) انظر: جامع، أحمد، "النظرية الاقتصادية"، الجزء الأول. (دار النهضة العربية: ١٩٧٤م)، ٦٩.

(٤) بوتنام، هيلاري، "انهيار ثنائية الحقيقة/القيمة ومقالات أخرى". (مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠٠٢م).

(٥) تودارو، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة أ.د محمود حسني. (الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٦م)، ٣٥.

وتشير المؤشرات الاقتصادية للقرن الماضي إلى إحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال، حيث توسع الاقتصاد وحقق نمواً بأضعاف مضاعفة. وبات الهم الشاغل للسياسيين هو تبني السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو والتراكم، فكلما تراكمت الثروات ازدادت غبطة هؤلاء السياسيين، وإن كانت هذه السياسات نفسها هي التي تدمر البيئة ونظمها الداعمة.

ولم يكن للقيم الأخلاقية مكاناً في مكونات عملية التنمية والتخطيط الاقتصادي، حيث كان هناك اتفاقاً عاماً على أن الاقتصاد علم موضوعي مساو للعلوم الطبيعية والرياضية في انضباطه ونظرياته وتجاربه، وبالتالي لا مكان فيه للأحكام القيمية أو المعيارية أو الأخلاقية التي تعارض هذه السياسات.

ولا يزال القول بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، أي حجم الثروة المنتجة للفرد الواحد هو المؤشر الأكثر أهمية ويحظى بقدر كبير من التأييد بين أوساط الحكومات والخبراء وواضعي السياسات في العديد من دول العالم، وقد اتبعت معظم حكومات هذه الدول نماذج تنموية ارتكزت على خطط واستراتيجيات كان هدفها الرئيسي هو تعظيم تراكم الثروات داخل دولهم.

وبالنظر إلى النتائج التي تمخضت عنها هذه الصفقة الفاوستية [١] التي تعرضها الرأسمالية– تراكم الثروات بثمن الاستقرار، وجودة الحياة والبيئة– يظهر فشلها الذريع على العديد من الجبهات. وهذه حقيقة ينكرها أولئك الذين يعدون حقبة القرن العشرين قد شهدت نجاحا مذهلا من جهة النمو الاقتصادي وتكوين الثروات.

ومن أجل تفنيد ذلك، من الضروري أولاً معرفة كيف يتم صناعة "وهم النمو"، إذ يعتبر الناتج المحلي الإجمالي، هو المقياس الأشهر لمستوى النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم، ويعدونه مرآة تعكس مدى رفاهية المجتمع وحيوية الاقتصاد. ولكن الواقع أثبت أنه مقياس غير دقيق، مما جعل كثيراً من الاقتصاديين ينتقدونه ويطعنون في مصداقيته [٢].

(١) في الفلكلور الألماني، هناك قصة فاوست، كتب عنها غوته وتوماس مان وغيرهما، فاوست عقد صفقة مع الشيطان مفيستو فيليس، بأن يعطي الأخير فاوست كل ما يرغب من مُتَع ومباهج الدنيا لفترة محددة، ثم يقبض روحه بعدها، وتنتهي الحكاية.

(٢) طاهر، فريد بشير والأمين، عبد الوهاب، "الاقتصاد الكلي". (مكتبة المتنبي، ط٣: ٢٠١١م)، ٧٩.

ويرى الكاتب ديفيد بيلينج[١]: أن الصورة المنعكسة في هذه المرآة هي صورة مشوهة بشكل كبير وهي صورة لا تعكس الحقيقة؛ فالمرآة التي نرى فيها الاقتصاد هي مرآة مُتحطِّمة، لأن النمو هو وليد عصر الصناعة، والناتج المحلي الإجمالي وُضع لقياس الإنتاج المادي (أي إنتاج السلع لا الخدمات)؛ فهو مقياس غير سيء لقياس إنتاج الدراجات وقضبان الحديد، ولكن إذا استخدم لقياس إنتاج الخدمات (كالحلاقة مثلا) فإنه يعطي صورة غير واضحة. فعلى سبيل المثال، كان الاقتصاديون يحكمون على اقتصاد اليابان من خلال الناتج المحلي الإجمالي في أواسط العقد الأول من القرن الحالي على أنه اقتصاد يعاني أزمة وركوداً. ولكن الواقع لم يكن كذلك؛ فمعدل البطالة كان منخفضا جدا، والأسعار ثابتة وتتجه أحيانا إلى الانخفاض، ومستويات المعيشة لدى السكان كانت في تصاعد. ومقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كانت معدلات الجريمة في اليابان منخفضة، وجودة الغذاء والسلع الاستهلاكية كانت على مستوى عال، ومتوسط العمر المتوقع للمواطن الياباني كان من ضمن الأعلى في العالم. وبالتالي، الناتج المحلي الإجمالي قد يعطي صورة مشوهة للعالم، وكثير مما يُهمنا كبشر بداية من الهواء النظيف، والطرق الآمنة، والاستقرار الوظيفي يقع خارج إطار الناتج المحلي الإجمالي.

ثم يستنكر الكاتب التوسع غير النهائي في النمو الذي يقيسه الناتج المحلي الإجمالي، وعبر عن ذلك بقوله: "في الاقتصاد فقط يُعتبر التوسع غير النهائي أمراً إيجابيا، بينما يعتبر ذلك في علم الأحياء (البيولوجيا) ورما خبيثا (سرطانا). وإذا كان علماء البيئة على حق، فإن السعي اللانهائي خلف النمو والإنتاج يهدد بقاء الإنسان على هذه الأرض"[٢].

وهذا في حال صحة الأرقام وسلامتها من التلاعب أو التفسير غير الدقيق، فإنه قد يقع تلاعب بالأرقام وتضخيمها أو تفسيرها بصورة تظهر الوضع الاقتصادي على غير الحقيقية، وهو ما تحدث عنه عدد من الكتاب والباحثين أمثال (Richard Douthwaite) في كتابه (The Growth Illusion/ وهم النمو) وأثبت ذلك بالتحليل والمقارنة[٣].

ولم يقف الأمر عند فشل استخدام النمو في تحقيق الرخاء المنشود، بل تجاوز الأمر ذلك

(١) هو كاتب مهتم بالشأن الاقتصادي وصحفي ومحرر يعمل في صحيفة الفايننشال تايمز Financial Times.

(2) Pilling, David, "The Growth Delusion: Wealth, Poverty, and the Well-Being of Nations". (Bloomsbury publishing; 2018).

(3) Douthwaite, Richard, "The Growth Illusion: How economic growth has enriched the few, impoverished the many and endangered the planet". (COUNCIL OAK BOOKS TULSA. 1993), PP 11-12.

إلى عواقب كارثية على البيئة والموارد والمناخ، إذ كان ثمن هذا النمو (المذهل) فادحاً بالقدر نفسه، فقد تم شراؤه على حساب الكوكب بما أحدثه من تداعيات مدمرة على جودة الحياة على المستوى الإنساني والبيئي، وبدخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، يدمر اقتصادنا ببطء نظمه الداعمة، فيستهلك هبته من رأس المال الطبيعي، فطلبات الاقتصاد المتنامي، في تركيبته الحالية، تفوق العائد المتواصل للنظم البيئية.

وباستخدام البصمة البيئية التي تقيس طلب البشر على الطبيعة، أي المقدار اللازم من الطبيعة لدعم البشر أو الاقتصاد، يتبين أن البصمة البيئية – مساحة الأرض المطلوبة لدعم المستويات الحالية لنصيب الفرد من الاستهلاك – تتجاوز بكثير المستويات المستدامة على المدى الطويل.

والبصمة البيئية تعني مقياس المطالب التي يطلبها شخص أو مجموعة من الناس على الموارد الطبيعية العالمية. وقد أصبح أحد أكثر المقاييس استخدامًا لتأثير البشرية على البيئة، وقد تم استخدامه لإبراز كل من عدم الاستدامة الظاهرة للممارسات الحالية وعدم المساواة في استهلاك الموارد بين البلدان وداخلها[1].

(١) انظر: "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، تحرير: ديون، تيم، ميلجا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضر. (ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦م)، ٧٤٨: السيد، إبراهيم جابر، "محاسبة التلوث البيئي". (ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م)، ٧.

الشكل (١)

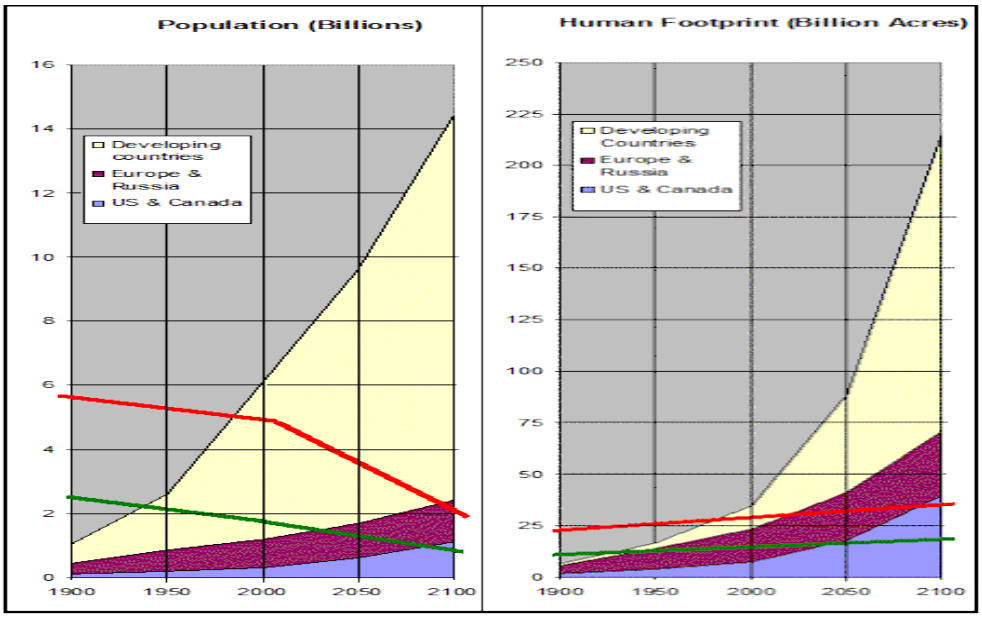

المصدر: الشكل البياني منقول عن "ديف بولارد":
http://howtosavetheworld.ca/2005/02/15/

يوضح الخط الأحمر، في الشكل أعلاه مستويات مستدامة من السكان والاستهلاك، مع عدم وجود شرط للبقاء على قيد الحياة لأي نوع حي آخر، أي يبين أننا نسرف في الاستهلاك بمعدلات تفوق إمكانيات النظم الطبيعية للكوكب طويلة المدى. أما الخط الأخضر بالشكل فإنه يوضح عدد الأفراد المشتركين في موارد الأرض، ومستوى استهلاكهم واستخدام الموارد لا يتجاوز طاقة حمل الكوكب بمستوى مستدام لا يهدد مستقبلنا ومستقبل الأنواع الإحيائية الأخرى التي تشاركنا الكوكب.

ويمكن إبراز العديد من أوجه التحديات البيئية التي نتجت عن تزايد النشاط البشري، مثل نضوب التربة السطحية، وندرة المياه العذبة، وفقدان التنوع البيولوجي. في كتابه "شيئا جديدا تحت الشمس: تاريخ بيئي لعالم القرن العشرين"، يخبرنا جون روبرت ماكنيل بأن النشاط البشري خلال القرن العشرين ألحق أضرارا بيئية على نطاق غير مسبوق، حيث فقدت الأرض في القرن العشرين من التربة السطحية ما فقدته على مدى الألف عام السابقة[١].

(1) McNeill, J. R., "Something Under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-century World". (New York and London: W. W. Norton and Company, 2000).

المطلب الثاني: الاتفاقيات والبرامج الدولية لمجابهة المشاكل البيئية

تظل المشكلة البيئية والمعضلة المناخية من أكبر مشاكل العصر التي تتطلب جهوداً جماعية لمواجهتها، والتقليل قدر المستطاع من أضرارها، ولذلك قامت المنظمات الدولية إلى جانب بعض الدول ذات الثقل العالمي بتقديم عدد من المقترحات والبرامج التي تقلل من الأضرار البيئية والمناخية، مع تحقيق أكبر قدر من التقدم في جوانب التنمية والرخاء، والأمن العالمي حاضراً ومستقبلاً.

ولمجابهة التغير المناخي وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري يجب العمل على بناء اقتصاد عالمي أخضر ومستدام(١)، وهذا يستوجب أن تفي دول العالم مجتمعة بأهداف التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة والعمل المناخي تعتبران كلا واحدا، وكلاهما ضروري لدعم حدود كوكبنا وغلافه الجوي رفاهية البشرية في الحاضر والمستقبل(٢).

أولا– اتفاق باريس بشأن تغير المناخ

تعد اتفاقية باريس بشأن المناخ هي الاتفاقية العالمية الأشهر والأهم للحد من تفاقم المشاكل المناخية، وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥. واستندت اتفاقية باريس إلى ما يعرف بالمساهمات المعتزمة المحددة وطنياً، وبدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وجدت دول العالم نفسها أمام تحد هائل يتمثل في وقف الارتفاع في درجات الحرارة والأسباب المؤدية لذلك، وهو ما يستوجب تضافر جهود كل الأطراف.

وهو تحد هائل أمام كل دولة بأن تقوم باتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، ويعد تنفيذ الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(١) "الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الأيكولوجي". انظر: خنفر، عابد راضي، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد ٣٩، ٢٠١٤، ٥٤.

(٢) دعم التنمية المستدامة والعمل المناخي: الأمم المتحدة: US١https://cutt.us/lm

لأنه يوفر خارطة طريق لمجابهة التغير المناخي، والإجراءات المطلوبة التي تساعد الدول في تقليل الانبعاثات والتحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ثانيا– أهداف التنمية المستدامة: تحويل عالمنا (جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة)

تبنّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في (جدول أعمال ٢٠٣٠م) للتنمية المستدامة في قمة التنمية المستدامة التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م: (سبعة عشر) هدفاً لتنمية مستدامة و(١٦٩) غاية.

وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، أي أن قادة العالم اعتمدوا أهداف التنمية المستدامة قبل ثلاثة أشهر فقط من اتفاق باريس أو "كوب ٢١" بشأن المناخ، وتعد بمثابة دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠م(١).

وقد جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر، ما نصه: "لقد ضمنا الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها رؤية في منتهى الطموح تقوم على إحداث التحول... إننا نعلن اليوم عن إرساء ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة، ولم يسبق قط لزعماء العالم أن تعهدوا بالعمل معا وبذل المساعي المشتركة بشأن خطة سياساتية بهذا القدر من الاتساع وعلى هذا النطاق العالمي" (٢).

ولعل من أهم معالم هذه الاتفاقية ارتباط تعزيز إنتاجية الطاقة بخطة وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، ومن الأهداف التي تناولت ذلك ما يأتي:

الهدف السابع: ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع. وذلك من خلال ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة

(١) الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م"، ص٢.

(٢) الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الفقرتين ٧ و١٨.

الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠م، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠م، بالإضافة إلى مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠م. ويشير مصطلح "الطاقة الحديثة"، بحسب وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي، إلى الكهرباء ووقود الطهي النظيف(١).

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وذلك بالحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بحلول عام ٢٠٣٠م. وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة للجميع. وهذا الهدف يتعلق بقطاعي النقل والتدفئة الذين يستأثران بمعظم الاستهلاك العالمي للطاقة.

فيما تناولت أهداف أخرى وسائل تحقيق الاستدامة والحفاظ على المناخ، والأطر التنظيمية لذلك، ومنها ما يأتي:

الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك من خلال: تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠م، وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٣٠م، وتحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠م، وتشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وغير الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. بالإضافة لتعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠م.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، وذلك بتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها، مع إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات

(١) تقرير" "إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع". (البنك وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠١٧م).

والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، وتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ.

الهدف السادس عشر: بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وهذا الهدف يشير إلى أهمية وجود مؤسسات قانونية فعالة وبيئة تنظيمية موثوق بها تساهم في تسريع تحقيق هذه الأهداف.

فيما تناول بعض الأهداف قضية النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما تضمنه الهدف الثامن، الذي نص على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وذلك بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠م، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة بدور الريادة.

وربما يكون هذا الهدف هو أكثر أهداف التنمية المستدامة إشكالية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية. فهناك العديد من الأبحاث حول ما إذا كان من الممكن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحدود قدرة كوكب الأرض، فالدفع بعجلة النمو بما يتعدى الحدود البيئية المتوافرة لجعل الكوكب صالحا للسكن البشري السليم، يثير الشكوك حول مدى إمكانية أن يكون هنالك "نمو أخضر". فقد نجحت العديد من الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يتم قياسه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن قليل هي الدول التي تمكنت من تحقيق نمو متوافق مع أهداف الاستدامة البيئية(١). وعلى النقيض مع تقرير الأمم المتحدة المعنون "مستقبلنا المشترك"(٢)، فإن الحدود البيئية، وأعباء تسريع النمو الاقتصادي لم تظهر بشكل بين وجلي على جدول أعمال التنمية المستدامة(٣).

(١) أسعد، ريم، "محدودية الموارد في كوكب الأرض «١»"، *صحيفة الاقتصادية*، (الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦): https://cutt.us/pFTlW

(٢) تقرير برونتلاند، نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (الأمم المتحدة في ١٩٨٧، تحت عنوان: "مستقبلنا المشترك".

(3) Holden, E., Linnerud, K. and Banister, D. "The imperatives of sustainable development". *Sustainable Development*, 25 (3), (2017): 213-226

المطلب الثالث: مقترحات جديدة حول التنمية المستدامة مع الحفاظ على الكوكب.

إن أي تناول جاد لمفهوم التنمية المستدامة لا بد أن يشير بشكل جلي إلى الحدود البيئية، على نحو ما جاء في تقرير مستقبلنا المشترك، وتقرير حدود النمو(١)، وهو ما يقودنا للحديث عن أهم المقترحات للوصول إلى هذه الغاية.

ومن تلك المقترحات ما يأتي:

(أ) النهج الجديد للحدود الكوكبية الذي اقترحه يوهان روكستروم وووويل ستيفن(٢).

يعتبر "نهج الحدود الكوكبية" الإطار الأبرز في التشديد على أهمية احترام الحدود البيئية، علاوة على تحديد مقياس كمي لهذه الحدود. وقد طور هذا النهج في عام ٢٠٠٨م من قبل مجموعة من الباحثين في مركز ستوكهولم للصمود، ومعهد ستوكهولم للبيئة، ومؤسسة تالبرغ تحت إشراف العالم السويدي «يوهان روكستروم»، ثم انضم للمجموعة باحثون من عدد من المعاهد من دولٍ مختلفة حول العالم، وأصدروا في عام ٢٠٠٩م، بحثا نشرته مجلة (Nature) يحدد ٩ حدود ضرورية لبقاء البشر على الأرض، وذكروا فيه أن ثلاثة حدود منها قد تم تجاوزها بالفعل(٣)، ثم حدد الباحثون المخاطر المرتبطة بالتغيرات التي تبعد نظام الأرض عن التوازن النسبي الذي كان يحققه منذ بداية عصر الهولوسين، قبل ١١٧٠٠ سنة.

لقد دشنت الثورة الصناعية التي بدأت في المملكة المتحدة في القرن الثامن عشر بداية تأثير الأنشطة البشرية في إثارة تغييرات أحيائية–جيوفيزيائية على الصعيد العالمي، وانتقال

(١) تقرير أصدره نادي روما تحت عنوان (حدود النمو) في العام ١٩٧٢ تحت إدارة "دنيس ميدوز"، أشار إلى أن العالم في طريقه للزوال في حدود ١٠٠ إلى ١٥٠ سنة من جراء الأخطار البيئية للنمو الاقتصادي محذرين من أن النشاط البشري قد يغلب على موارد الأرض.

(٢) انظر الإطار المفاهيمي على موقع مركز ستوكهولم التابع لجامعة ستوكهولم. على الرابط: https://www.stockholmresilience.org/research/planetary-boundaries.html

(٣) "A safe operating space for humanity". Nature, volume461, (2009): pages472–475.

الكوكب من عصر الهولوسين[١] إلى عصر الأنثروبوسين[٢]. وتشمل هذه الحدود التسعة: الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي، البيولوجية الكيميائية، تحمض المحيطات[٣]، استخدام الأرض، الأمن المائي، نضوب الأوزون، الهباء الجوي، والتلوث الكيميائي[٤].

وفي مقال نشرته مجلة (science) الشهيرة، قدمت المجموعة في العام ٢٠١٥م دراسةً حديثةً حول الحدود التسعة وتحسين عمليات قياسها كميا، وأشاروا في هذه الدراسة إلى أن البشرية تجاوزت بالفعل أربعة حدود: تغير المناخ، واستخدام النيتروجين والفوسفور، وخسارة التنوع البيولوجي، وتغير استخدامات الأراضي. وفقًا للمؤلفين، يؤدي الاستخدام غير المسؤول

(١) الهولوسين (Holocene): بدأ عصر الهولوسين الجليدي الحالي في نهاية العصر الجليدي، منذ حوالي ١١٧٠٠ سنة مضت، توفرت خلاله الظروف المناخية المواتية التي دعمت الحضارة الإنسانية كما نعرفها، ويشير العلماء إلى أن درجة حرارة الأرض أصبحت الآن أعلى مما كانت عليه خلال عصر الهولوسين، بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري، وتحويل الغابات والأراضي العشبية إلى مزارع ومراع. انظر: جيفري ساكس، "أصبحنا جميعا لاجئين فارين من المناخ الآن"، مقال منشور على موقع بروجيكت سيندكيت بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٨.

(٢) اقترح هذا المصطلح العالم أوجين ف. ستورمر في الثمانينيات، ثم انتشر في بداية الألفية الجديدة من قبل بول كروتزن، الحائز على جائزة نوبل للكيمياء، واستعمل في الدلالة على العهد الذي بدأت فيه الأنشطة البشرية في إثارة تغييرات أحيائية–جيوفيزيائية على الصعيد العالمي، جعلها تبعد نظام الأرض عن التوازن النسبي الذي كان يحققه، وقد اقترح الباحثان القيام بتحديد رمزي لبداية هذا العصر الجديد عند سنة ١٧٨٤م، وهي السنة التي طور فيها جيمس واط المحرك البخاري، موازاة مع بداية استخدام الطاقة الأحفورية والثورة الصناعية. انظر: ليز رجان إيسبرنر وفيليب لينا، "الأنثروبوسين، الرهانات الأساسية لنقاش علمي"، ورقة منشورة على موقع منظمة اليونسكو بتاريخ فبراير ٢٠١٨ على الرابط: https://cutt.us/hN1nX.

(٣) تلطِّف المحيطات معدل تغير المناخ وشدته عن طريق امتصاص كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون الناتجة في المقام الأول عن الأنشطة البشرية، ويؤدي ذلك إلى حدوث تغييرات واسعة في كيمياء مياه البحر، يشار إليها بتحمُّض المحيطات. انظر: المحيطات وقانون البحار، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٦٧، ٢٠١٣.

(4) JOHAN Rockström, J., W. Steffen, K. Noone and others, Planetary Boundaries: "Exploring the Safe Operating Space for Humanity", Ecology and Society. VOL. 14, ISS. 2 (2009). And: JOHAN ROCKSTRÖM, KATE RAWORTH, "Planetary Boundaries and Human Prosperity", project-syndicate. (Apr 28, 2015): https://cutt.us/vdjv6

للموارد الطبيعية إلى تجاوز الحدود المستدامة لمنظومات دعم الحياة على كوكب الأرض، ويحد من الجهود المبذولة للحد من الفقر ولتحقيق الرخاء والازدهار في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك البلدان الغنية(١). وبحسب أصحاب نهج الحدود الكوكبية، فإن كل من التغير المناخي وسلامة المحيط البيولوجي، هما "الحدود الأساسية".

وقد قدم عدد من الباحثين تقريراً نشرته مجلة (science) في يوليو ٢٠١٦م، ذكروا فيه أن الضغط على استخدام الأراضي أدى إلى انخفاض التنوع البيولوجي، مما قلل من سلامة التنوع البيولوجي المحلي، إذ أن متوسط نسبة التنوع البيولوجي الطبيعي المتبقي في النظم الإيكولوجية(٢) تبلغ ٥٨,١٪ من سطح الأرض، حيث يعيش ٧١,٤٪ من السكان. ويستنتج أن سلامة التنوع البيولوجي داخل معظم المناطق الأحيائية (وخاصة المناطق الأحيائية في الأراضي العشبية)، ومعظم النقاط الملائمة للتنوع البيولوجي، وحتى بعض المناطق البرية تتجاوز الحدود.

ويشير هذا التجاوز الواسع النطاق للحدود الآمنة إلى أن فقدان التنوع البيولوجي، إذا لم يتم كبح جماحه، سيقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل(٣).

وهو أمر مستمر الحدوث، إذ لا يزال التنوع البيولوجي يعاني من تناقص شديد في كثير من مكوناته، إذ ذكرت عدة دراسات وتقارير تناقص المساحات الخضراء (الأشجار والغابات) وتناقص بعض الكائنات الحيوية كالحشرات التي يتوقع أن ينقرض ٤٠٪ منها خلال العقود القليلة المقبلة، فيما توجد مساحات شاسعة من المسطحات المائية تعاني من التلوث الذي أدى إلى موت الكائنات البحرية(٤).

---

(1) "Planetary boundaries: Guiding human development on a changing planet". By many authors. SCIENCE, Vol 347, (15 Jan 2015).

(٢) النظام الإيكولوجي (Ecosystem) مأخوذ من الكلمتين Ecological وتعني بيئي، و Systemوتعني نظام، ويعرف النظام الإيكولوجي على أنه مجموعة الكائنات الحية (تشمل كافة الكائنات الحية الدقيقة وغيرها من الحيوانات بفصائلها والإنسان والنباتات) وغير الحية (تشمل الهواء والتربة والماء والعناصر والمركبات الكيميائية المكونة لكل منها والمعادن وأشعة الشمس وحرارتها والمناخ) التي تتواجد في بيئة معينة من الكون، تتفاعل مع بعضها البعض وترتبط بعلاقات تساهم في الحفاظ على التوازن فيه.
انظر: https://www.biologyonline.com/dictionary/ecosystem

(3) "Has land use pushed terrestrial biodiversity beyond the planetary boundary? A global assessment". By many authors. *SCIENCE* ,Vol 353, (15 Jul 2016).

(٤) مجموعة أدوات لحشد الدعم من أجل الطبيعة، المفوضية الأوربية، مايو ٢٠٢١م. ص٤. للاطلاع على الورقة: https://cutt.us/zUvsA

إن أحد أكبر المخاوف بشأن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي هو وجود نقاط التحول، حيث يمكن أن يؤدي تجاوز نقطة التحول إلى تغييرات كبيرة ومفاجئة، من عدم الاستقرار في النظام البيئي الأرضي، وإن كان تجاوز واحد أو أكثر من الحدود الأخرى يتسبب في أضرار أيضا، ولكنه لا يؤدي في حد ذاته إلى نقطة تحول جديدة في النظام البيئي الارضي(١).

(ب) مقترح (هولدن ولينيرود):

أقترح (هولدن ولينيرود) نهجاً جديداً للتنمية المستدامة يستند إلى ثلاث حتميات/قيود أخلاقية، هي: تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وضمان العدالة الاجتماعية، واحترام الحدود البيئة. وتحدد هذه القيود الثلاثة "فضاء التنمية المستدامة" (الشكل أدناه)(٢).

الشكل (٢)

الحتميات الأخلاقية الثلاثة

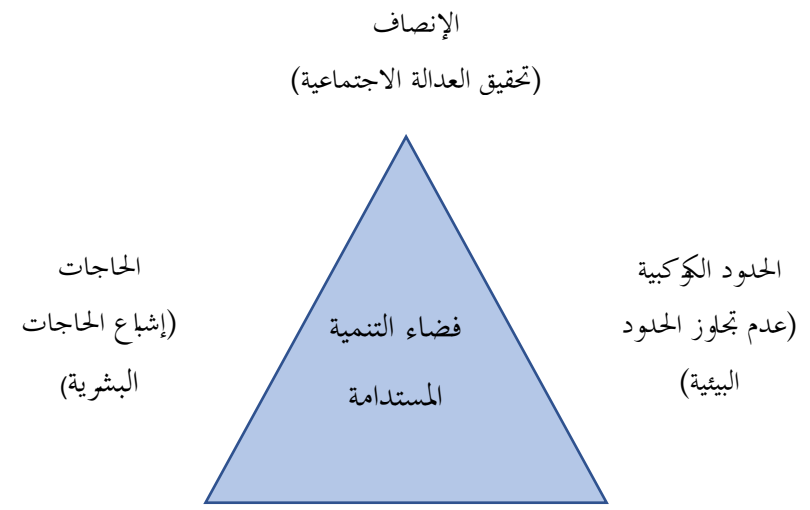

ويختلف هذا النهج الجديد عن المفهوم السائد الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها تقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (ركائز التنمية المستدامة الثلاث). وبالتالي، فإن أصحاب هذا النهج الجديد يقولون بأنه ما كان ينبغي إدراج النمو الاقتصادي ضمن أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.

(١) مجموعة أدوات لحشد الدعم من أجل الطبيعة، المفوضية الأوربية، مايو ٢٠٢١م. ص٥.

(2) Holden, E., Linnerud, K. and Banister, D. (2017), 213-226.

تستند مقاربة الحتميات الأخلاقية لاحترام الحدود البيئية على مرتكزين، هما: أولاً، تتفق هذه المقاربة مع ذكرته إديث براون ويس، صاحبة مقاربة "الإنصاف بين الأجيال"، بأننا بوصفنا أمناء على البيئة التي نرثها، فإن من واجبنا كأبناء الجيل الحالي أن نسلمها للأجيال القادمة، بحيث تكون على الأقل بجودة حال مماثلة لتلك التي تسلمناها بها(١). ثانيًا، تتفق مع ما ذكره أمارتيا سين على أنه لما كنا أقوى بكثير جدا من الأنواع الأخرى، فإننا نتحمل مسؤولية تجاهها لهذا التفاوت بالضبط بيننا وبينها في القوة(٢).

وبالتالي، على النقيض من النموذج القائم على تعريف التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يقوم التعريف المقترح للتنمية المستدامة بوصفها ثلاثة قيود رئيسية على السلوك البشري: تلبية الحاجات البشرية الأساسية، والإنصاف، واحترام البيئة. هذه القيود تحدد ما يمكن أن يطلق عليه "فضاء التنمية المستدامة"، كما هو مبين بالشكل أعلاه(٣).

(ج) اقتصاد الدونات والتنمية المستدامة:

مخطط الدونات، الذي تم تطويره لأوكسفام (منظمة غير حكومية تنموية) في عام ٢٠١٢م من قبل كيت راوورث (الشكل: ٣)، "الفضاء الآمن والعادل للبشرية"(٤) من أجل تحقيق التوازن بين حاجات البشر من دون الإضرار بالبيئة.

ومن ثم فهو إطار عمل للتنمية المستدامة يجمع بين ما تم الإجماع عليه في كل من اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، بل أنه يذهب إلى أبعد من مجرد الالتزام بتخفيض الانبعاثات كما نص عليه اتفاق باريس، إذ أنه يحدد الإطار الإيكولوجي الذي يجب أن تعيش تحت سقفه البشرية جمعاء، على أساس ما حدَّده العلماء المتخصصون في علوم نظام الأرض.

(١) شكراني، الحسين، مقاربة إديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية، المستقبل العربي، المجلد ٣٩، العدد ٤٥٨ (٣٠ إبريل/نيسان ٢٠١٧)، ١١٦-١٣٢.

(٢) سين، أمارتيا، "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي. (لبنان، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠م)، ٣٠٥.

(3) Holden, E., Linnerud, K. and Banister, D. (2017), 213-226

(4) "A Safe and Just Space for Humanity", Oxfam Discussion Paper, (February 2012): 4.

الشكل (٣)[١]

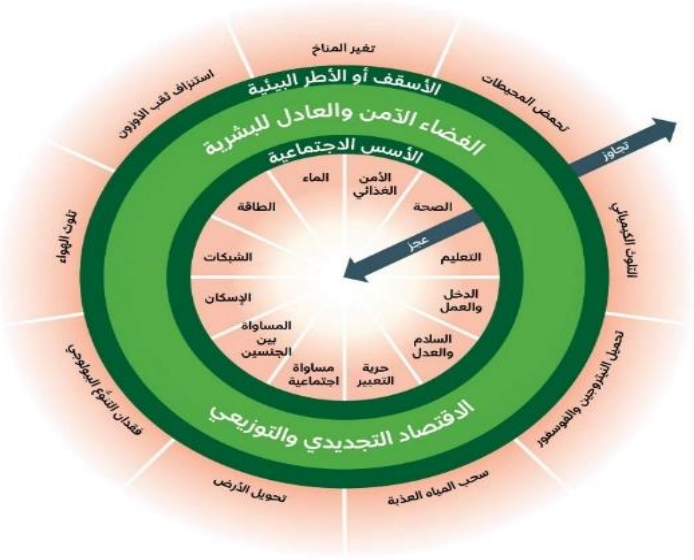

تمثل الدائرة الداخلية في نموذج الدونات الاحتياجات البشرية الأساسية كما وردت في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وكما جاءت في نظرية الحاجة البشرية لكل من لين دويال وإيان غوف[٢]، وتشتمل هذه الحاجات على الحصول على الغذاء، والإسكان، والمياه النظيفة، والطاقة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وحرية التعبير. أما الدائرة الخارجية تمثل أقصى حد يمكن تجاوزه في التعامل مع البيئة واستهلاكها، وما بين الدائرتين تمثل المساحة الآمنة للبشرية، التي تجسد استثمارنا للموارد بحيث تُلبى احتياجات البشر ومراعاة احتياجات الكوكب في آن واحد.

وبحسب (كيت راوورث) فإن نموذج (Doughnut Economics) يقترح عقلية اقتصادية مناسبة لسياق القرن ٢١ وتحدياته. إنها ليست مجموعة من السياسات والمؤسسات، بل هي طريقة تفكير تجلب ديناميكيات التجديد والتوزيع التي يدعو إليها هذا القرن. وذلك بالاعتماد على رؤى من مدارس متنوعة من الفكر الاقتصادي – بما في ذلك الاقتصاد البيئي والمؤسسي والسلوكي– فهو يحدد سبع طرق للتفكير من أجل جلب اقتصادات العالم إلى الفضاء الآمن والعادل للبشرية.

(١) المخطط من المرجع السابق، والترجمة لمجلة القافلة الثقافية، نوفمبر – ديسمبر: ٢٠٢٠م.

(2) Doyal L, Gough I. "A Theory of Human Need". (New York, Guilford, 1991).

وبحسب (كيت راوورث) فإن نموذج (Doughnut Economics) يقترح رؤية اقتصادية شمولية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية للقرن ٢١. إنها ليست مجموعة من السياسات والمؤسسات، بل هي طريقة تفكير تجلب ديناميكيات التجديد والتوزيع التي يدعو إليها هذا القرن. وذلك بالاعتماد على رؤى من مدارس متنوعة من الفكر الاقتصادي – بما في ذلك الاقتصاد البيئي، والمؤسسي والسلوكي– فهو يحدد سبع طرق أساسية للتفكير الاقتصادي من أجل جلب اقتصادات العالم إلى الفضاء الآمن والعادل للبشرية.

تتمثل نقطة الانطلاق في Doughnut Economics بأن لا يكون الهدف هو فقط تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي دون مراعاة للرفاه الاجتماعي والاستدامة، بحيث لا يكون التفكير في الاقتصاد منفصلاً عن المجتمع الذي هو جزء منه والبيئة التي هو مترابط معها، وملاحظة أن يكون هناك فهم مختلف وأكثر واقعية لطبيعة البشر على أنهم فطروا ليكونوا اجتماعيين ومترابطين. وإجمال القول هو أن هذا النموذج الاقتصادي يدعو إلى تحقيق الاستدامة لأجيال المستقبل، وتوفير مستوى المعيشة المناسب للأفراد دون الإضرار بفئة على حساب الأخرى(١).

بعد أن تم استعراض المقترحات التي تعالج التدهور البيئي، وما جاء في الاتفاقيات الدولية للتوفيق بين التنمية ومعالجة البيئة وفقا للرؤية الغربية، يتناول المبحث التالي من هذا البحث الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة وحماية الحدود الكوكبية استنادا لما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية. وفقا للمنظور الإسلامي، فإن البيئة الطبيعية هي جزء من هذا الكون الفسيح الذي خلقه الله عز وجل واستخلف الإنسان فيه، وبموجب هذا الاستخلاف فإن الإنسان مطلوب منه مراعاة التوازن البيئي في الطبيعة، وأن يستغل الموارد الطبيعية في هذه البيئة وفقا لما أراده الله عز وجل.

(1) About Doughnut Economics. Doughnut Economics Action Lab. https://www.kateraworth.com/doughnut/

المبحث الثاني: التنمية المستدامة وحماية الحدود الكوكبية من منظور إسلامي

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي.

على خلاف مفهوم التنمية – في نظريات الفكر الاقتصادي الغربي– سواء التقليدي: الذي يهتم بالعوامل الاقتصادية فحسب، أو الشامل الذي يتناول الأهداف الاقتصادية، مع الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية، وما لحقه من إضافات استفيدت من التجارب العملية خلال فترات زمنية طويلة، وفي بلدان مختلفة(١)، فإن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي من أول يوم جاء شاملاً لجوانب الحياة المختلفة، يضمن صلاح الأحوال في الحاضر والمستقبل(٢)، منطلقاً من أصولٍ ثابتة وقواعد محكمة، تنطلق من التصور الإسلامي للكون والطبيعة ولوظيفة الإنسان فيهما، فإن الله تعالى استخلف الإنسان في الأرض وكلفه بعمارتها وتحقيق العبودية الكاملة له، وخلق للإنسان فيها ما يكفيه من الموارد، ثم منحه من القدرات ما يمكنه من القيام بذلك على أحسن وجه وأكمله، وأنزل له هدىً ينير طريقه ويرشده ويبصره، ويعينه على القيام بما وكل به. والتنمية بهذا المفهوم تحقق الاستدامة، والتوازن والمسؤولية.

ويمكن أن نجمل أهم خصائص التنمية التي تحقق الاستدامة، بمفهومها في التصور الإسلامي، فيما يأتي (٣):

–الشمول: فالإسلام في منهجه لتحقيق التنمية يدعو إلى إقامة تنمية اجتماعية شاملة،

---

(١) انظر: العيسوي، إبراهيم، "التنمية في عالم متغير". (ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠م)، ١٣: وعباس، خالد صالح، "مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات". *مجلة جامعة بابل*، م/٢١ ع، (٢٠١٣م): ٦١٨.

(٢) يعقوبي، محمد وميهوب، مسعود، "التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، (سبتمبر ٢٠١٢م): ١٩٥-١٩٦.

(٣) براهيمي، عبد الحميد، "العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي". (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م)، ١٨١: وإبراهيم العسل، "التنمية في الإسلام". (ط١، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – بيروت، ١٩٩٦م)، ٧١ وما بعدها: وأحمد عكاشة، "نظرية التفضيل الشرعي"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد ٢١، ع/١، (يناير ٢٠١٣م): ٣٨٧.

تتساوى فيها الناحيتان المادية والروحية، كما يدعو إلى العمل الجدي على أساس من التوازن والتجانس الكلي بين حاجيات الفرد في إطار المجتمع الإسلامي روحاً ومادة طرقاً وغاية.

–التوازن: حيث يدعو الإسلام إلى العمل وزيادة الإنتاج وتحسينه، ويدعو في الوقت نفسه إلى عدالة التوزيع ومنع الاحتكار، كما يدعو الإسلام إلى توازن جميع متطلبات التنمية، في جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبيئية، وغيرها.

–المسؤولية: حيث توجد ثلاثة أنواع من المسؤولية في التشريع الإسلامي، مسؤولية الفرد تجاه نفسه، ومسؤولية المجتمع بعضه تجاه بعض، ومسؤولية الدولة تجاه الفرد والمجتمع، ولا بد أن يكون هنالك تقدم في إنجاز هذه المسؤوليات على الوجه المطلوب، لتتحقق تنمية شاملة مستديمة.

– الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية: التنمية الشاملة المستديمة تعني بالضرورة تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي، والسلم الاجتماعي، من خلال القضاء على الفقر، وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وتحقيق العدل، وصيانة الحقوق وحفظ الأمن.

– ترتيب الأولويات: يعتمد المنهج الإسلامي للتنمية في ترتيب أهداف التنمية على ما يعرف بسلم الأولويات للحاجات الإنسانية، فتكون الضروريات أولاً، وهي كل ما لابد منه لإقامة حياة الأفراد والمجتمع، ثم الحاجيات، وهي الأمور الأساسية التي بها تنتظم حياة الناس، ثم الأمور التحسينية، وهي الكماليات التي تضمن العيش الكريم والحياة الطيبة.

وتدخل هذه الأولويات كذلك في ترتيب استغلال مدخلات التنمية (الموارد) والمخرجات (الإنتاج) ثم التوزيع والاستهلاك، وبذلك تتدفق ثروات المجتمع في خط متواز، يراعي العدل، فلا تحابي فئة على حساب فئة أخرى، ولا تثرى طائفة على حساب أخرى. وإذا تم هذا الترتيب تحققت الرفاهية والتنمية المستدامة المنشودة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية وفق المنظور الإسلامي

الكون وما فيه من مخلوقات كثيرة وعجيبة، أوجده الله تعالى بحكمته، ووضع فيه سنناً يسير عليها، فحصل بذلك التوازن الدقيق، الذي انتظمت به هذه العوالم الكثيرة من الكائنات، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]. فعالَم النبات والحيوان وما أودع الله الأرض والسماء من موارد ومنافع للخلق، كل ذلك في أعلى دراجات الاتزان والكفاية، ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه:٥٠]، ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى:٢-٣]، أي: أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ مَا يُصْلِحُهُ، ثُمَّ هَدَاهُ لَهُ [١].

وهذا الكون مُسَخَّر لخدمة الإنسان، وقد امتنَّ الله سبحانه على عباده بذلك، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان:٢٠].

فالإنسان مخلوق مكرم، وقد استخلفه الله تعالى في الأرض، وسخر له كل ما أودع في الطبيعة، سواء في باطنها، أو على ظهرها، أو في أجوائها، أو فيما حولها، لا يستعصي عليه شيء منها، ما دام يتعامل مع سنن الله فيها بالحكمة، ولا يتصادم معها، ولا يحاول تغييرها[٢].

يقول جل جلاله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ لِتَجۡرِيَ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡهَٰرَ ٣٢ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ٣٣ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ ٣٤﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤].

وسلوك الإنسان وتصرفاته في الطبيعة والبيئة مجال من مجالات التكليف التي جاء الإسلام بنظام شامل يحكمها ويوجهها ويضبطها، فهو كامل من جهة مراعاته لمصالح الإنسان العاجلة والآجلة وحاجاته النفسية والبدنية، وهو كامل من جهة معالجته لجميع ما يعرض للإنسان في حياته وبعد مماته من الأحوال والأمور والحاجات [٣].

---

(١) الطبري، "جامع البيان"، ت / عبد الله التركي. (ط١، دار هجر للطباعة والنشر،٢٠٠١م)، (٨٢/١٦).

(٢) مروان إبراهيم القيسي، "حماية البيئة في الإسلام". (دار الكتب العلمية، ٢٠١٩م)، ١٣-١٤.

(٣) منذر قحف، "الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم". (ط١، دار الفكر، ٢٠٠٠م)، ص٨٨. ومحمود بابلي،" الأسس الفكرية والعلمية للاقتصاد الإسلامي". (ط١، دار الرفاعي، ١٩٨٣م)، ١٤٣.

ويعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها في الإسلام فرع عن القيام بواجب الاستخلاف والعمارة على الوجه المرضي شرعا، ولذلك فإن علاقة الفرد بالطبيعة وما فيها علاقة مبنية على الرشد والإحسان في الانتفاع، وفي التنمية والإصلاح، كما قال الله سبحانه: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧]، وفي الحديث الصحيح "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شيءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وإِذَا ذَبَحْتُمْ فأَحْسِنُوا الذِّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ"(١).

فهي إذن علاقة انتفاع قائمة على مبدأ الإحسان الذي يتضمن رشد الاستغلال حالاً، مع المحافظة على حق الأجيال القادمة مآلاً، فلا إسراف ولا اعتداء، وإنما رشد ورعاية وحماية.

المطلب الثالث: حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية، والمحافظة على الحدود الكوكبية.

امتن الله سبحانه وتعالى في كثير من آيات القرآن الكريم على الخلق بالنعم التي أودعها في الطبيعة من أمطار وأشجار وأرض وبساتين وعنب وبساتين النخل، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ٥٣-٥٤]، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ﴾ [لقمان: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [النحل: ١٠-١٣].

وجعل سبحانه ما أودعه في الطبيعة يسير في نظام من التوازن المحكم والتناغم الكوني الجميل، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه. ح (١٩٥٥).

عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ١٩-٢٢]، ودعا كل صاحب بصيرة للتأمل والنظر في هذه الدقة الشديدة في توازن كل شيء في الطبيعة، ليعلم ضرورة حمايتها والمحافظة على مكتسباتها بعدم الإفساد والإضرار بها، قال سبحانه: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]. فأمر عباده "بالتفكر في خلق السموات والأرض وما فيهما من الآيات الباهرة ذات النظام البديع، كالكواكب النيرة من ثوابت وسيارات، والشمس والقمر، والليل والنهار واختلافهما، وتعاقبهما طولا وقصرا، وارتفاع السماء واتساعها وحسنها وزينتها، وما أنزل الله منها من مطر، فأخرج به أنواع، الثمار والزروع والأزاهير وصنوف النبات، وما ذرأ في الأرض من دواب برية وبحرية مختلفة الأشكال والألوان والمنافع، وما فيها من جبال وسهول وثروات معدنية، وما في البحر من العجائب، وهو مع ذلك مذلل للسالكين، يحمل سفنهم، ويجري بها برفق بتسخير العلي القدير العليم"(١).

وبالنظر في الحدود الكوكبية التي اقترحها الباحثون وجعلوا المحافظة عليها أمراً لازماً لبقاء الكوكب، نجدها تنقسم إلى قسمين:

قسم يتعلق بـ(إفساد الكوكب) ويشمل الحدود الآتية: تغير المناخ (الاحتباس الحراري) وتحمض المحيطات، واستنزاف طبقة الأوزون، والبيولوجية الكيميائية (الاختلال في التركيب الكيميائي للمسطحات المائية)، والتلوث الكيميائي، والهباء الجوي.

والقسم الآخر يتعلق بـ(استنزاف موارد الكوكب)، ويشمل الحدود الآتية: فقدان التنوع البيولوجي، والاستخدام العالمي للمياه العذبة، وتغيير نظام الأرض (التوسع في استخدام الأراضي في الزراعة أو الإنشاء).

وبعرض هذين القسمين (إفساد الكوكب واستنزاف موارده) على الشريعة المشرفة، نجد أن الإسلام وإن كان أباح للإنسان حرية التصرف في الطبيعة، إلا أنه جعل ذلك مقيداً بقيدين رئيسين، ألا يكون ذلك في محرم، وألا يتضمن ذلك اعتداءً أو ضرراً بغيره أو إفساداً. ويتفرع عن هذين القيدين قيود أخرى، لكنها ترجع في المجمل إلى هذين القيدين.

فمنع الإسلام التعامل بالمحرمات، ومنع الإضرار بالغير من كل وجه عامة وخاصة، وتعد

(١) الزحيلي، وهبة بن مصطفى، "التفسير المنير". (ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ)، ١١.

هذه القيود من أبرز خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تميزه عن غيره، وتبرز جانبه القيمي والأخلاقي[1].

ويدخل ضمن منع الإضرار بالغير، تحريم الاعتداء على حقوقهم في الطبيعة، أو الإفساد فيها والإضرار بها في العاجل أو الآجل، لأن بقاء الطبيعة وسلامة البيئة شرط لازم لا ينفك عن معاش الناس، واستقامة حياتهم، فمنها يأكلون ويشربون ويتنفسون، وفيها يسيرون ويسترزقون ويعمرون، فإن فسدت هذه الطبيعة أو بعض جوانبها، فسدت حياتهم أو كادت.

وفي سبيل ذلك وحماية من الإسلام لهذه الحدود جاء بتشريعات تكفل الحفاظ على ما أودعه الله تعالى في الطبيعة، واستغلاله على وجه لا يضر بالآخرين في الحاضر والمستقبل، ومن تلك التشريعات ما يأتي:

– تحريم الإفساد في الأرض:

فحرمت الشريعة الإفساد في الأرض على وجه العموم والإطلاق، قال الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال سبحانه: ﴿وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتاً فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤].

وقال سبحانه في ذم من يصنع ذلك: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. قال ابن كثير: " وَإِهْلَاكَ الْحَرْثِ، وَهُوَ: مَحل نَمَاءِ الزُّرُوعِ وَالثِّمَارِ وَالنَّسْلِ، وَهُوَ: نِتَاجُ الْحَيَوَانَاتِ الَّذِينَ لَا قوَام لِلنَّاسِ إِلَّا بِهِمَا"[2].

والنهي عن الفساد في الأرض في هذه الآيات عام، يشمل إفساد الطبيعة والبيئة: ما فيها وما عليها. ومن صور الإفساد في الطبيعة الإسراف في استغلال مواردها وهدر خيراتها واستنزافها، ومن الإفساد فيها تلويث ماءها وهواءها وتربتها بأنواع الملوثات. وهذا باب واسع يدخل فيه كل ما يفسد ويضر بالبيئة والناس.

(١) النجار، أحمد، عبد العزيز، "المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي". (ط٢، القاهرة، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠م)، ٣٨: والتركماني، عدنان خالد، "المذهب الاقتصادي الإسلامي". (ط١، مكتبة السوادي، ١٩٩٠م)، ٢١٣.

(٢) ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ت/ سامي السلامة. (ط٢، دار طيبة، ١٤٢٠هـ)، (١/ ٥٦٤).

– تحريم الإسراف والتبذير

سخر الله تعالى لعباده ما في الأرض، وأباح لهم الانتفاع به، ولكن حرم عليهم الإسراف والتبذير في ذلك، قال سبحانه وتعالى: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقال سبحانه: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١]، والسّرف: تجاوز الحدّ في كلّ فعل يفعله الإنسان[١]، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: يَنْهَى عَنِ السَّرَفِ فِي كُلِّ شَيْءٍ[٢].

ومن السرف الإمعان في استغلال ثروات الأرض وخيراتها لغير حاجة، والاعتداء على مواردها على وجه يضر بالتنوع الحيوي في مكونات الطبيعة.

– منع الضرر:

وضعت الشريعة الإسلامية قواعد كلية محكمة تضبط تصرفات الأفراد مع بعضهم، وتصرفاتهم فيما وضع الله تحت أيديهم من الأملاك، وما سخره لهم في الأرض باطنها وظاهرها. فمن قواعد الإسلام أن إماطة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان.

ومن تلك القواعد العظيمة قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) المأخوذة من حديث نبوي شريف [٣]، وما تفرع عنها، من القواعد، كقاعدة (الضرر يزال)، وقاعدة (الضرر الأشد يزال بالأخف)، وقاعدة (يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)، وقاعدة (الضرورة تقدر بقدرها).

فهذه القواعد وأشباهها تحكم علاقة الإنسان بالطبيعة، فلا يجوز لأحد أن يتصرف في الطبيعة ومواردها على وجه يعود بالضرر المحقق على غيره من الناس في العاجل أو الآجل، وإن كان لا بد من ذلك فبقدر الحاجة والضرورة.

وهذ التشريعات والضوابط، ينبغي أن يؤخذ بها الأفراد والدول في علاقتهم بالطبيعة، لا سيما في المجالات التي تيقن حصول أضرار على الطبيعة منها، مثل مجالات التصنيع والتعدين ومخلفاتهما، وغير ذلك.

---

(١) الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن"، ت / صفوان الداوودي. (. ط١، دار القلم والدار الشامية، ١٤١٢هـ)، ٤٠٧.

(٢) ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، (٣/ ٣٤٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وغيره، وقد صححه العلماء بطرقه. انظر: الألباني، "حقوق النساء في الإسلام". (ط١، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ٦٧.

– الترغيب في التعمير والنظافة والتشجير:

حث الإسلام على عمارة الأرض وإحياء مواتها، ونظافة طرقها، ففي عمارة الأرض، قال الله سبحانه وتعالى ممتناً على بعض عباده: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، قال ابن كثير: "أَيْ: جَعَلَكُمْ فِيهَا عُمَّارا تُعَمِّرُونَهَا وَتَسْتَغِلُّونَهَا"(١).

وعَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ»، قَالَ عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ (٢).

وفي الحث على النظافة، روى أبو هريرة ﵁ عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "كُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عليه صَدَقَةٌ، ...، ويُمِيطُ الأذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ"(٣).

وفي الأمر بالزراعة والتشجير، روى أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنْ قامتْ على أحدِكُم القِيامةُ، وفي يَدِه فَسيلةٌ فَليَغْرِسْها"(٤).

وعنه ﵁، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ أَوْ إنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إلَّا كانَ له به صَدَقَةٌ"(٥).

وجاء في وصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه لجنود الإسلام قبل فتح بلاد الشام: " ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ".

(١) ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم" (٤/ ٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه. ح (٢٣٣٥).

(٣) أخرجه البخاري، ح (٢٩٨٩).

(٤) أخرجه أحمد في المسند. (ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ح (١٢٩٠٢) قال الأرناؤوط: سناده صحيح على شرط مسلم.

(٥) أخرجه البخاري، ح (٢٣٢٠).

الخاتمة

ومنها أهم النتائج والتوصيات:

سلط هذا البحث الضوء على قضية النمو الاقتصادي وأثره على التدهور البيئي، مستعرضا أهم الحلول والمقترحات والبرامج التي قدمت من قبل المنظمات الدولية والمعاهد العلمية والمنظمات غير الربحية والباحثين في الشأن الاقتصادي والبيئي والجيولوجي، ثم أبرز التصور الإسلامي الشامل والمتوازن حول الرخاء والتنمية المستدامة، وحماية الكوكب والحفاظ عليه من الفساد أو الاستغلال الجائر، في ضوء الحدود الكوكبية التي توصل لها الباحثون في الشأن البيئي. ومن خلال ما سبق يمكن تسجيل النتائج التالية:

- تمثل الحدود الكوكبية التسعة الحواجز والعتبات النهائية التي يجب على البشرية أن تبقى دونها لضمان بقاء حياة مقبولة وممكنة، وهذه الحدود تربطها علاقات معقدة ببعضها، فقد يؤدي تجاوز بعضها التأثير على الآخر فالثالث وهكذا.
- في سعي المجتمعات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، بزيادة الإنتاج واستغلال الموارد، اختلت النظم البيئية، فبلغت البشرية مستوى حرج في أربعة من الحدود الكوكبية.
- احترام الحدود البيئة هو أحد الحتميات الثلاثة التي استند إليها مقترح (هولدن ولينيرود) للتنمية المستدامة.
- مخطط الدونات، الذي طورته كيت راوورث، هدف إلى تحقيق التوازن بين حاجات البشر من دون الإضرار بالبيئة.
- من أهم خصائص التصور الإسلامي للتنمية المستدامة: التوازن، والمسؤولية، والشمول، وترتيب الأولويات، وتحقيق الرخاء.
- جاء الإسلام بعدد من التشريعات التي تضمن للبشر الرخاء والحياة الطيبة، مع الحفاظ على الحدود الكوكبية في الحاضر والمستقبل.
- من تلك التشريعات: تحريم الإفساد في الأرض، وتحريم الإسراف والتبذير، ومنع الإضرار بالخلق وتحريم الاعتداء على مصالحهم، والترغيب في إعمار الأرض، والحث على النظافة والتشجير.

التوصيات:

- لا يحتاج المسلمون إلى أكثر من الرجوع إلى القرآن، ليجدوا فيه ما يقارب من ٢٠٠ آية تتعلق بحماية البيئة.
- يحتاج المسلمون إلى التدبر في الآية ٥٧ من سورة غافر: "لخلق السماوات الأرض أكبر من خلق الناس" ليدركوا أن حماية أثمن مخلوقات الله: الأرض، هي من أوجب الواجبات وأعظم الطاعات.
- استخدام المبادئ الإسلامية لتشجيع المسلمين للحفاظ على البيئة وليس المفاهيم الغربية للبيئة.
- تضمين الرسائل البيئية في الخطب الإسلامية لزيادة الوعي العام والاهتمام بالبيئة، وإصدار الفتوى لمطالبة المسلمين بحماية الأنواع المهددة بالانقراض.
- مواصلة الجهود في إبراز الاقتصاد البيئي النظيف والتوسع في الاقتصاد الأخضر المتسامح مع البيئة.
- إحالة دراسة شرعية لاستصدار قرارات عبر المجامع الفقهية في شأن علاقة التنمية المستدامة بالبيئة.
- أهمية قيام الدولة بواجبها بسن التشريعات التي تدعو للحفاظ على البيئة وفرض العقوبات على من يخالف ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر "تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)"، تحقيق: سامي بن محمد السلامة. (ط٢، السعودية: دار طيبة، ١٤٢٠هـ).

الطبري، محمد بن جرير، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط١، مصر: دار هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ١٤٢٢هـ).

أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ).

أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، " مسند الإمام أحمد بن حنبل"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ).

العسل، إبراهيم، "التنمية في الإسلام: مفاهيم – مناهج وتطبيقات". (ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

العيسوي، إبراهيم، "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها". (ط١، مصر: دار الشروق، ٢٠٠٠م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

النجار، احمد عبد العزيز، "المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي". (ط٢، القاهرة: مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠م).

الجبالي، حمزة، "التحديات البيئية في القر ن الحادي والعشرين". (ط١، عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م).

الفالح، عبد الله بن مساعد، "التفاعل بين الأحياء الدقيقة". (ط١، الرياض: العبيكان، ١٤٤٣هـ).

التركماني، عدنان خالد، "المذهب الاقتصادي الإسلامي". (ط١، جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ١٩٩٠م).

القحطاني، عمر بن محمد، "أحكام البيئة في الفقه الإسلامي". (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ).

القيسي، مروان إبراهيم، "حماية البيئة في الإسلام". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٩م).

الخولي، يمنى طريف، "فلسفة العلم في القرن العشرين". (ط٣، القاهرة: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤م).

السيد، إبراهيم جابر، "محاسبة التلوث البيئي". (ط١، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م).

آرتو، باتريك وفيرار، ماري بول، "الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها"، ترجمة سعد الطويل. (ط١، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م).

براهيمي، عبد الحميد، "العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي". (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م).

بيرباج، فرانك، "فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية"، ترجمة: أيمن محمد منير. (ط١، الرياض: دار جامعة الملك سعود، ٢٠١٨م).

بيرجر، تشارلز كندل، "أُسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية"، تقديم وتحرير: د. أيمن عبد العظيم. (وط١، مصر: وكالة الصحافة العربية، ٢٠٢١م).

بوتنام، هيلاري، "انهيار ثنائية الحقيقة/القيمة ومقالات أخرى". (مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠٠٢م).

بابلي، محمود محمد، "الأسس الفكرية والعملية للاقتصاد الإسلامي" (ط١، دار الرفاعي، ١٩٨٣م).

تودارو، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة أ.د محمود حسن حسني. (دار المريخ، السعودية: ٢٠٠٦م).

جامع، أحمد، "النظرية الاقتصادية". (ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤م).

حلاوة، جمال رضى ومحمود، علي، "مدخل إلى علم التنمية" (ط١، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٩م).

ديون، تيم، ميلجا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا. "نظريات العلاقات الدولية:

التخصص والتنوع"، (ط١، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦م).
سن، أمارتيا، "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي. (ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠م).
طاهر، فريد بشير والأمين، عبد الوهاب، "الاقتصاد الكلي". (ط٣، الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠١١م).
عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، "اتجاهات حديثة في التنمية". (ط١، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م).
عساف، نزار ذياب، "مفاهيم ومصطلحات اقتصادية". (ط١، عمان: دار اليازوري، ٢٠٢٠م).
شرر، فردريك م.، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، تعريب: علي أبو عمشة. (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢م).
فيبر، ماكس، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة محمد علي مقلد. (ط١، لبنان، مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠م).
موزة، صفاء، "حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة". (ط١، بيروت: دار النوادر، ٢٠١٠م).
أبو الليف، خالد بن محمد، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، مؤتمر الطاقة العربي العاشر المنعقد في أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، (يونيو ٢٠١٤م).
أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان، "التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى". مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد ١٢، العدد١، (٢٠٠٥م).
أسعد، ريم، "محدودية الموارد في كوكب الأرض «١»"، صحيفة الاقتصادية، (الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦). https://cutt.us/pFTlW
العبيد، ضرار الماحي، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم العدد الخامس، (أبريل ٢٠٠٨).
البلاع، المعز لله صالح أحمد، "ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، الجزائر، (٣–٤ ديسمبر ٢٠١٢م).

العتيق، أحمد مصطفى، "الاقتصاد الأخضر من أجل البشر والكون"، مجلة الدوحة، (وزارة الإعلام، قطر، العدد يونيو ٢٠١٣م).

بن راحلة، عبد الكرم وسالم، أقاري، "تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة: الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد ٣، العدد ٣ (٢٠١٩م). ٩-٢٧.

خنفر، عابد راضي، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية"، العدد ٣٩، (٢٠١٤)، ٥٣-٦٣.

ساكس، جيفري، "أصبحنا جميعا لاجئين فارين من المناخ الآن"، مقال منشور على موقع بروجيكت سيندكيت، (٢ أغسطس ٢٠١٨م).

سلامة، أحمد عبد الكريم، "البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ١٥، (١٩٩٤م)، ٢ - ٤٩.

شكراني، الحسين، "مقاربة إديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية"، المستقبل العربي، المجلد ٣٩، العدد ٤٥٨، (٣٠ إبريل ٢٠١٧م)، ١١٦-١٣٢.

عكاشة، أحمد خالد، "نظرية التفضيل الشرعي"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد١، (٢٠١٣م)، ٣٤٩ - ٣٩٧.

ليز رجان إيسبرنر وفيليب لينا، "الأنثروبوسين، الرهانات الأساسية لنقاش علمي"، ورقة منشورة على موقع منظمة اليونسكو بتاريخ فبراير ٢٠١٨ على الرابط: https://cutt.us/hN1nX

يعقوبي، محمد وميهوب، مسعود، "التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، (سبتمبر ٢٠١٢م).

التقرير الخامس تحت عنوان: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، مكتب العمل الدولي بجنيف، الدورة ١٠٢، (٢٠١٣م).

"المحيطات وقانون البحار": رسالة مؤرخة ١٥ آذار /مارس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٦٧، (٢٠١٣م).

الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

"الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (٢٠٠٩م).

تقرير: "إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع"، وكالة الطاقة الدولية، البنك الدولي، واشنطن، (٢٠١٧م).

تقرير برونتلاند، بعنوان: "مستقبلنا المشترك"، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية –الأمم المتحدة، (١٩٨٧م).

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، (٢٠١٢م).

تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، (٢٠٠٢م).

مجموعة أدوات لحشد الدعم من أجل الطبيعة، المفوضية الأوربية، (مايو ٢٠٢١م).

Bibliography

The Glorious Qur‘an

Ibn Kathīr, Abū al-Fiḍā' ' Ismā'īl ibn 'Umar, "Tafsir Ibn Kathīr". Investigation: Dr. ‘Sami Bin Muhammad Al-Salama. (2nd ed., Saudi Arabia: Dar Taibah, 1420 AH).

Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn-Mukarram, "Lisān al-‘Arab". (3rd ed., Beirut: Dar Sader, 1414 AH).

al- Zuhaili, Wahba bin Mustafa Al, "Al-Tafsir Al-Muneer". (1st ed., Beirut: Dār al-Fikr al-muʿāṣir, 1411 AH).

At-Tabari, Ja'far Muhammad bin Jarir, " Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān ". Investigation: Dr. ‘Abdullah bin Abdul Mohsen At-Turki. (1st ed., Egypt: Dar Hagr, 1422 AH).

al-Bukhārī, Muhammad bin Ismā'īl, "Sahih Al-Bukhari". Investigation: Dr. ‘Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. (1st ed., Beirut: Dar Touq al-Najat, 1422 AH).

Abū al-Ḥusayn, Muslim bin Ḥajjāj, "Sahih Muslim". Investigation: Dr. Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser. (1st ed., Beirut: Dar Touq al-Najat, 1433 AH).

Abū ʿAbdillāh, Ahmed bin Muhammad bin Hanbal, "al-Musnad". Investigation: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others: supervision: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen At-Turki. (1st ed., Al-Resala Foundation, 1421 AH).

Al-Najjar, Ahmed Abdel-Aziz, "Introduction to Economic Theory from Islamic perspective". (2nd ed., Cairo: International Federation of Islamic Banks Printing Press, 1980).

Al-Jabali, Hamza, “Environmental Challenges of the Twenty-first Century.” (1st ed., Amman: Dar Al-Isra'a Publishing & Distribution, 2016).

Al-Falih, Abdullah bin Musaed, "The interaction between microorganisms". (1st ed., Riyadh: Al-Obaikan, 1443 AH).

Al-Turkmani, Adnan Khaled, " Madhhab al-iqtisadi al-Islami ". (1st ed., Jeddah: Al-Sawadi Library for Distribution, 1990).

Al-Qahtani, Omar bin Muhammad, "Environmental provisions in Islamic jurisprudence". (1st ed., Saudi Arabia: Dar Ibn al-Jawzi, 1429 AH).

Al-Qaisi, Marwan Ibrahim, "Environmental Protection in Islam". (1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 2019).

Al-Khouli, Youmna Tarif, "The Philosophy of Science in the Twentieth Century". (3rd ed., Cairo: Hendawy Foundation, 2014).

El-Sayed, Ibrahim Jaber, “Environmental Pollution Accounting”. (1st ed., Amman: Dar Ghaida Publishing and Distribution, 2013).

Artus, P.; Virad, M.-P, " Capitalism is on its way to self-destruction", Translated by Saad el Tawil. (1st ed., Cairo: Dar Al-Shorouk, 2008).

Brahimi, Abdel Hamid, "Social Justice and Development in the Islamic Economics". (1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1997).

Berbage, Frank, "The Philosophy of Sustainable Development: Bets in the Criticism of Development", translated by: Ayman Mohamed Munir. (1st ed., Riyadh: King Saud University Press, 2018).

Berger, Charles Kendall, "Foundations, Concepts, and Planning for Economic Development", edited by: Dr. Ayman Abdel Azim. (1st ed., Egypt: Arab Press Agency, 2021).

Putnam, Hilary, "The Collapse of the Fact/Value Dichotomy and Other Essays". (1st ed., Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002).

Babli, Mahmoud Muhammad, "Islamic Economics Foundations: Theory and Practice". (1st ed., Dar Al-Rifai, 1983).

Todaro, Michael, "Economic Development", translated by Prof. Mahmoud Hassan Hosni. (Saudi Arabia: Dar al-Marikh, 2006).

Jameh, Ahmed, "Economic Theory". (1st ed., Cairo: Dar Al-Nahda al-Arabiya, 1974).

Halawa, Jamal Reda and Mahmoud, Ali, "Introduction to Development Science" (1st ed., Amman: Dar Al-Shorouk, 2009).

Dunne, Tim; Kurki, Milja; Smith, Steve, translated by: Dima Al-Khidra. "International Relations Theories: Discipline and Diversity" (1st ed., Doha: The Arab Center for Research and Policy Studies, 2016).

Sen, Amartya, "The Idea of Justice", translated by Mazen Jandali. (1st ed., Beirut: Arab Science House, 2010).

Taher, Farid Bashir and Al-Amin, Abdel-Wahab, "Macroeconomics". (3rd ed., Dammam: Al-Mutanabi Library, 2011).

Attia, Abdel-qader Mohamed Abdel-Kader, "Modern Trends in Development". (1st ed., Alexandria, University House for Printing and Publishing, 2003).

Assaf, Nizar Diab, "Economic Concepts and Terminology". (1st ed., Amman: Dar Al-Yazouri, 2020).

Sparks, Frederick M., "New Perspectives on Economic Growth and Technological Innovation", Translated by: Ali Abu Amsha. (1st ed., Riyadh: Obeikan Publishers, 2002).

Weber, Max, "The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism", translated by Muhammad Ali Mglad. (1st ed., Lebanon, National Development Center, 1990).

Moza, Safaa, "Protection of Natural Environment in Islamic Law: Jurisprudential Comparative Study". (1st ed., Beirut: Dār al-Nawādir, 2010).

Abuleif, Khalid bin Mohammed, "Energy, Environment and Sustainable Development", a working paper presented at the Tenth Arab Energy Conference, Abu Dhabi - United Arab Emirates, (June 2014).

Abu Zant, Maliida and Ghoneim, Othman, "Sustainable Development: A Theoretical Study of Concept and Content". Al-Manara Journal for Research and Studies, Deanship of Scientific Research, Al al-Bayt University, Jordan, Volume 12, Issue 1.(٢٠٠٥) ,

Asaad, Reem, "Limited Resources on Planet Earth (1)," Al-Eqtisadiah Newspaper, (Wednesday, October 26, 2016).

Al-Obaid, Dirar Al-Mahi, "The Evolution of the Concept of Sustainable Development", Al-Tanweer Magazine, Knowledge Enlightenment Center, Khartoum, No. 5, (April 2008).

Al-Ballaa, al-Muizz Li- Allah Saleh Ahmed, "Pillars of Sustainable Development in Islamic Economics", International Forum on: "Prospedts of Achieving Sustainable Development in the Islamic Economics", University of Guelma, Algeria, (3-4 December 2012).

Al-Ateeq, Ahmed Mustafa, "The Green Economy for People and the Universe", Doha Magazine, (Ministry of Information, Qatar, June 2013).

Bin Rahela, Abdelkaram and Salem, Agari, "The Impact of Global Warming on Sustainable Development: Causes, Implications and Possible Solutions," Madarat Siyasiah Journal, Volume 3, No. 3.(٢٠١٩)

Khanfar, Abed Rady, Environmental Economics "The Green Economy", Assiut Journal of Environmental Studies, No. 39, (2014), 53-63.

Sachs, Jeffrey, "We are all climate refugees now", Project Syndicate, August 2, 2018

Salama, Ahmed Abdel Karim, "Environment and Human Rights in National Laws and International Charters", Journal of Legal and Economic Research, Mansoura University, No. 15, (1994), 2-49.

Shukrani, Al-Hussein, "Edith Brown Weiss's Approach to Intergenerational Equity," Al-Mustaqbal Al-Arabi, Vol. 39, No. 458, (April 30, 2017), 116-132.

Okasha, Ahmed Khaled, "The Theory of Sharia Preference", Islamic University Journal of Economic and Administrative Studies, Volume 21, No. 1, (2013), 349 - 397.

Issberner, Liz-Rejane and Léna, Philippe, "Anthropocene: The Vital Challenges of a Scientific Debate". A paper published on the UNESCO website, (February 2018). https://cutt.us/hN1nX.

Yaqoubi, Mohamed and Mihoub, Massoud, "Sustainable Development: An Assessment of Positive Thought and an Islamic Vision", International Forum on: The Ingredients for Achieving Sustainable Development in the Islamic Economics, University of Guelma, Algeria, (September 2012)

The Fifth Report, entitled: "Sustainable Development, Decent Work and Green Jobs", International Labor Office in Geneva, 102nd Session , (2013).

"Oceans and the Law of the Sea": letter dated 15 March 2013 from the Permanent Representative of Monaco to the United Nations addressed to the Secretary-General, United Nations General Assembly, 67th session (2013).

The Final Outcome Document of the United Nations Summit to adopt the post-2015 development agenda. "Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development."

"Energy for Sustainable Development in the Arab Region: A Framework for Action", United Nations Environment Program ,(2009).

"The Global Tracking Framework for the Sustainable Energy for All Initiative Report"، International Energy Agency, World Bank, Washington ,(2017).
Brundtland Report, entitled: "Our Common Future", World Commission on Environment and Development - United Nations ,(1987).
Report of the United Nations Conference on Sustainable Development, Rio de Janeiro, Brazil ,(2012).
Report of the World Summit on Sustainable Development: Johannesburg, South Africa ,(2002).
Advocacy Toolkit for Nature, European Commission, (May 2021).

(Non-Arabic References):

"A Safe and Just Space for Humanity". Oxfam Discussion Paper, (February 2012).
"A safe operating space for humanity". Nature, volume 461, (2009).
Doyal L, Gough I. "A Theory of Human Need". (New York, Guilford, 1991).
About Doughnut Economics. Doughnut Economics Action Lab. https://www.kateraworth.com/doughnut/.
"Has Land Use Pushed Terrestrial Biodiversity beyond the Planetary Boundary? A Global Assessment". By many authors. SCIENCE. (15 Jul 2016).
Holden, E., Linnerud, K. and Banister, D. "The imperatives of sustainable development". Sustainable Development, vol. 25, issue no.3, (2017).
John Rockström, Kate Raworth, "Planetary Boundaries and Human Prosperity". project-syndicate. (Apr 28, 2015).
McNeill, J. R. "Something Under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-century World". New York and London: W. W. Norton and Company, (2000).
"Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet". By many authors. SCIENCE. (15 Jan 2015).
Pilling, David, "The Growth Delusion: Wealth, Poverty, and the Well-Being of Nations". Bloomsbury publishing; (2018).
Richard Douthwaite, "The Growth Illusion: How economic growth has enriched the few, impoverished the many and endangered the planet". COUNCIL OAK BOOKS TULSA. (1993).
Rockström, J., W. Steffen, K. Noone and others, "Planetary Boundaries: Exploring the Safe Operating Space for Humanity". Ecology and Society. VOL. 14 (2009).
"Results of Binding Vote by The Anthropocene Working Group (AWG). Working Group on the 'Anthropocene'. the Sub commission on Quaternary Stratigraphy. (21st May 2019).
Simon L. Lewis & Mark A. Maslin, "Defining the Anthropocene", Nature 519, pages171–180 (11 March 2015).
Zaman, Asad, "Evaluating the costs of growth". real-world economics review, issue no. 67, (2014).

The contents of Issue 204 – volume 2

No.	Researches	The page
1)	**Topics of the Abridged Treatises of Creed and their Objectives and Methods through the Assertions of Sheikh Al-Islam Ibn Taimiyyah** Dr. Osama Ibrahim Al-Turkey	9
2)	**The Impossible in the Attributes of God Almighty A Doctrinal Study** Dr. Hamid Ahmed Naidjate	57
3)	**The Crime of Abetting Terrorism An Applied Comparative study** Dr. Bandar bin Faris Al-Tom	111
4)	**Adjustments in FIDIC Contracts An Applied Jurisprudential Study** Dr. KHALID BIN SALEH BIN HMOUD AL-LUHAIDAN	167
5)	**The Rights Of the Leader In Matters of Defined Punishments (al-Ḥudūd) A Comparative Jurisprudential Study** Dr. Abdullah bin Radhi Al-Shammari	229
6)	**The Principles of Jurisprudence Opinions of Abu Ali Al-Tabari Al-Shafi'i (Died 350 AH) Collection and Study** Dr. Saʿīd ibn Sāʿid al-Marwānī	289
7)	**The Fundamental Applications of the Jurisprudential Principles: An Analytical Study of the Titles of the Major Principles** Prof. ʻAbdurrahman bin Ali Alhattab	337
8)	**Sustainable Development and Planetary Boundaries from Islamic Perspective** Dr. Elwalied Nourelhuda Kunna, & Dr. Amin Abdallah Mukhtar, & Dr. Abdulqader Ahmed AL-Bakeri	365
9)	**Rights related to the sermon in the Saudi personal status system and Islamic jurisprudence** Dr. Saleh Muhammad Al Hammami	409
10)	**Incitement to the** guardian **- Critical study -** Dr. Amal saad ALshahrany	457

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(**Editor-in-Chief**)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(**Managing Editor**)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary:
Dr. Ali Mohammed Albadrani

Publishing Department:
Dr. Omar bin Hasan al-Abdali

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars
His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University
His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars
& Vice minister of Islamic affairs
Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal
Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco
Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University
Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University
Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University
Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II
Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University
Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 204 Volume 2 Year: 56 March 2023